جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

أ. عمرو محمد كمال(*)

أ.د. صبحي قنصوة(**) د. سماح المرسي(**) د. رانيا حسين خفاجة(***)

- **مُلخص:**

بدأ ظهور قضية الصحراء الغربية على الساحة الإقليمية والدولية، كأحد قضايا الاستعمار في القارة الأفريقية، ثم انتقلت القضية منذ عام 1975، من تصفية للاستعمار إلى نزاع جيوبوليتيكي شمل عدة أطراف، وأخيراً تحول إلى خلاف ثنائي حاد بين كل من الجزائر والمغرب، وباتت قضية الصحراء الغربية منذ ذلك الحين تلعب الدور الرئيسي في تزايد حدة التوتر التي أصبحت السمة الغالبة للعلاقات بين البلدين، والتي لم تشهد سوى سنوات معدودة من التقارب والتعاون، وعلى ذلك، سعت الأمم المتحدة بعد انتقال ملف القضية إليها من منظمة الوحدة الأفريقية عام 1985، إلى بذل مساعي وجهود مكثفة للوصول إلى إيجاد حل سلمي ونهائي يُرضي أطراف القضية.

- **Abstract**:

The emergence of the Western Sahara issue began on the regional and international arena, as one of the issues of colonialism in the African continent, then the issue moved since 1975, from decolonization to a geopolitical conflict that included several parties, and finally it turned into a sharp bilateral dispute between Algeria and Morocco, and the issue of Western Sahara became Since then, it has played the main role in the increasing tension, which has become the dominant feature of relations between the two countries, which have only witnessed a few years of rapprochement and cooperation. Therefore, the United Nations, after the transfer of the issue file to it from the Organization of African Unity in 1985, sought to make endeavors and efforts. Intensively to reach a peaceful and final solution that satisfies the parties to the issue.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(****) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

- **مقدمة:**

ظهرت أهمية إيجاد تنظيم دولي شامل، يحقق السلم والأمن الدوليين ويعمل على منع اندلاع الحروب العالمية التي عانى منها المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914–1918، وانعقاد مؤتمر السلام عام 1919، بباريس، وإنشاء عصبة الأمم في إطار معاهدة فرساي التي أنهت الحرب، لتصبح أول منظمة سياسية عالمية في التاريخ، إلا أنها فشلت في تحقيق وحدة جماعية دولية يسودها السلم والأمن، كما فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939–1945، ولذلك انهارت العصبة، وكان انهيارها من الناحية القانونية عقب انتهاء أعمال الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة، إذ أدرك المجتمع الدولي حينئذ أهمية إنشاء منظمة جديدة لديها القدرة على إيجاد حلول للقضايا الدولية، كبديل عن عصبة الأمم فكانت الأمم المتحدة[1]، وفي هذا الإطار، كان للأمم المتحدة دوراً محورياً في محاولة إيجاد تسوية سلمية لقضية الصحراء الغربية، وذلك من خلال جهود الأمناء العامين الذين تعاقبوا على تلك القضية منذ ظهورها على ساحة المنظمة الأممية، وداخل أروقتها، وجهود ثمانية ممثلين لهم سعوا إلى التوصل إلى إيجاد حل سلمي لها.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على منظمة الأمم المتحدة، التي تُعد أول منظمة سياسية عالمية في التاريخ، ودورها في محاولة إيجاد حل سلمي يُرضي جميع الأطراف لإنهاء قضية الصحراء الغربية، التي تقف عقبة رئيسية منذ ظهور على الساحة السياسية الإقليمية في شمال أفريقيا، أمام علاقات طبيعية بن الجارتين الجزائر والمغرب.

أهمية الدراسة:

تظهر هذه الدراس، من خلال تأثير قضية الصحراء الغربية ودورها في تحديد طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب ودور المنظمات الدولية والإقليمية في محاولة إيجاد حل

1– د. سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة – **أهداف الأمم المتحدة ومبادئها**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ج1، ط1، 2016)، ص. 17

534 مجلة الدراسات الإفريقية

سلمي لها، لاسيما الأمم المتحدة التي تحملت مسؤولية حلها منذ عقود سابقة دون جدوى، إذ أن تلك القضية، اتسمت بتزايد حدة الصراع بين عدة أطراف خارجية بهدف محاولة كل منها تحقيق مصالحها الحيوية، ومن ثم فإنها عملت على الإبقاء على وضع تلك القضية دون حل، واللجوء إلى عامل الوقت لإخفاء أهدافها الحقيقية التي تتوافق مع مصالحها المادية والاستراتيجية، إلا أن المجتمع الدولي ومنظماته الدولية والإقليمية لم يقف مكتوف الأيدي أمام القضية، وعمل جاهداً على بذل جهود حثيثة لإنهائها، لاسيما الأمم المتحدة التي بدأ اهتمامها بالقضية منذ أن خضعت تلك المنطقة للاحتلال الإسباني.

منهج الدراسة:

استعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي، في إلقاء الضوء على جهود المنظمة الأممية، منذ بداية اهتمامها بقضية الصحراء الغربية، ووصف وبيان وشرح ما قامت به من جهود حثيثة من خلال مختلف أجهزتها، ومن خلال المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة لتلك المنطقة، واستعراض مقترحاتهم وخططهم التي تم طرحها منذ عقود سابقة، والآليات التي تم استخدامها للتقريب وجهات النظر بين أطراف القضية، للوصول إلى إيجاد حل سلمي لها يُرضي كافة أطرافها، حيث أتاح هذا المنهج تتبع الخطوات والإجراءات التي قامت بها المنظمة الأممية من خلال جمعها وتدوينها وتبويبها للوصول إلى ما أسفرت عنه لإيجاد حل للقضية.

أولاً: تسوية المنازعات بالطرق السلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة

تعتبر منظمة الأمم المتحدة، منظمة عالمية شاملة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية، إذ أن حكومات الدول الأعضاء تمثل إطارها المؤسسي، وهي تكتسب الطابع الدولي من انضمام معظم دول العالم لها، كما أن اضطلاعها بمعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ميزها بشمولية الرؤية لمواجهة ما يتعرض له العالم من مشكلات وتحديات، مما أكسبها أهمية بالغة في تجسيد مفهوم التنظيم الدولي على أرض الواقع، ولذلك تُعد من أهم المنظمات التي

نشأت في العصر الحديث بما تقوم به في مجال العلاقات الدولية في كافة المجالات[1]، ويتكون ميثاقها من ديباجة، و111 مادة موزعة على تسعة عشر فصلاً، بالإضافة إلى، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الذي يتكون من سبعين مادة تعتبر جزءاً مكملاً للميثاق الذي توضح مواده الهدف من إنشاء المنظمة ومقاصدها والمبادئ التي تقوم عليها، وسبل وآليات تحقيق أهدافها، وفروعها الرئيسية ونظام التصويت.. الخ، وهو يعتبر أعلى مراتب المعاهدات الدولية، وأكثر قواعد القانون الدولي رفعة ومكانة، ومن ثم، فلا يجوز لأي دولة إبرام أي اتفاق دولي تتعارض أحكامه مع القواعد والأحكام الواردة به، وأي سلوك أو فعل دولي يتعارض معه، يعتبر خروجاً على القانون الدولي والشرعية الدولية[2].

ويعتبر حل المنازعات بالطرق السلمية، ومنع اندلاع الحروب والمواجهات المسلحة، وحفظ وصيانة السلم والأمن، حلقات متصلة لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى، إذ ليس من الممكن أن يسود المجتمع الدولي أجواء السلم والأمن دون ضمان تسوية النزاعات التي تنشأ بين أعضائها عن طريق وسائل بعيدة عن استخدام القوة، لذلك فإن تحقيق السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأول الذي نصت عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي حددت الطرق والوسائل اللازمة لتحقيقه، وأوجب على الدول اللجوء إليها، وبالرغم من أنه ليس الوثيقة الأولى التي تدعو إلى تسوية النزاعات بطريقة سلمية، إذ سبق وأن دعت إلى ذلك كلاً من اتفاقية لاهاي عام 1907، ومعاهدة باريس التي عُرفت باسم بريان–كيلوج، التي عُقدت عام 1928، إلا أنه يتميز بتحريم مجرد التهديد باللجوء إلى استخدام القوة، ومنح سلطات واسعة لمجلس الأمن لتسوية

1– د. نايف حامد العليمات، **قرارات منظمة الأمم المتحدة**، (عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2005) ص.5.

2– د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن – دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع 202، أكتوبر 1995) ص.ص 75–76.

النزاعات، ومدى التزام الدول الأعضاء بالوسائل السلمية للتسوية، وقد ساهم كلاً من إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات بالطرق السلمية بصورة كبيرة في تطوير مسألة التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي تحتل صدارة جهود الجمعية العامة[1]، وقد حدد الميثاق تلك الطرق والوسائل في أربعة دبلوماسية هي، المفاوضات والوساطة والتحقيق، والتوفيق، ووسيلتين قانونيتين هما، التحكيم الدولي والتسوية القضائية[2].

ثانياً: قضية الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة

اعترفت إسبانيا بحق شعب الصحراء في تقرير مصيره أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1963، بقبولها إدراج اقليم الصحراء الغربية ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي القائمة التي أعدتها لجنة تصفية الاستعمار، والتي على إثرها قامت الجمعية العامة بإصدار عشرة قرارات خلال الفترة ما بين 1965–1975، أكدت فيها على حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، وقبولها لفكرة تنظيم استفتاء في نوفمبر عام 1970، بموافقة دول الجوار وتحت إشراف مراقبين دوليين، على أن يتم إجراؤه في النصف الأول من عام 1975[3].

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، الصادر في الرابع عشر من ديسمبر عام 1960، البداية الحقيقية لموقف الأمم المتحدة من قضايا الأقاليم الواقعة تحت الاستعمار، ومن بينها اقليم الصحراء الغربية، وهو ما أكدته عام 1965، بدعوتها

1– الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية–الأفريقية (إعداد)، **التسوية السلمية للنزاعات** (نيودلهي: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية–الأفريقية، 2019)، ص.ص 1–2.

2– عبد الستار الجميلي، **تأثيرات انتهاء الحرب الباردة على سلطات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين – دراسة تحليلية في القانون الدولي**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2011)، ص.ص 171–173.

3– هبه داودي، الذكرى 40 لقيام الجمهورية الصحراوية، **جريدة الخبر**، 2016/2/26.

للحكومة الإسبانية باتخاذ كافة الإجراءات لإنهاء الاستعمار من اقليمي إيفني والصحراء الغربية، وذلك بعد قيام الجمعية العامة بدراسة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التي أنشأتها عام 1962[4]، كما طالبت الحكومة الإسبانية عام 1966، بصفتها المسيطرة على تلك الأقاليم بالبدء في الإعداد لتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وبالتشاور مع كلاً من الحكومة المغربية والموريتانية، يقرر من خلاله سكان إيفني والصحراء الإسبانية مصيرهم، ثم طالبت بتأجيل تنظيمه حتى صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، التي طالبت المغرب بعرض القضية على ساحتها عام 1974[5]، وواصلت حثها إسبانيا على إنهاء استعمارها للإقليم وفق قرار لجنة تصفية الاستعمار وتنفيذ ما تم التوصل إليه عام 1966، وفي الخامس عشر من ديسمبر عام 1971، أصدرت قراراً طالبت فيه الأمين العام بتشكيل وفد خاص للقيام بزيارة لتقصي الحقائق في الاقليم، وحثت فيه إسبانيا مجدداً على الإسراع باتخاذ الإجراءات الخاصة بتصفية الاستعمار، وفي قرارها الصادر عام 1972، أكدت على تحمل الأمم المتحدة لكافة مسؤولياتها في المباحثات الهادفة إلى تمكين شعب الاقليم من التعبير عن إرادته بحرية كاملة، ثم أصدرت قرارها رقم 3292 في ديسمبر عام 1974، والذي بموجبه تم عرض القضية على محكمة العدل الدولية[1].

وفي مايو عام 1975 وصلت إلى مدينة العيون ، أول بعثة أممية لتقصي الحقائق، بهدف وضع دارسة تفصيلية عن قضية الصحراء، وظروفها السياسية والاجتماعية وخصائصها الديمغرافية، للقيام بتنظيم الاستفتاء الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1966، وقد تشكلت من ممثلين لعدة دول مختلفة، وقامت بزيارة كلاً من الجزائر والمغرب

4- الذهبة أمين الشيخ مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص. 98.

5-Pamela F. Pstein, **Behind closed Doors: Autonomous Colonization in Past United Nations Era- The Case for Western Sahara, Annual Survey of International & Comparative Law** (California: Golden gate University, School of Law, Article. 7, 2009), p.111

1- الذهبة أمين الشيخ إمبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 99-100.

وموريتانيا بالإضافة إلى إسبانيا، والتقت مواطني الصحراء في أماكن تواجدهم، وبعد انتهاء مهمتها التي استمرت لنحو خمسة أسابيع، أعلنت تقريرها في الخامس عشر من أكتوبر عام 1975، الذي جاء فيه أنها "وجدت لدى السكان الصحراويين الذين التقتهم، رغبة واضحة في الاستقلال، ورفض مبدأ استرداد اقليم الصحراء الغربية من المغرب وموريتانيا"، وأضاف التقرير، أن جهة البوليساريو تحظى بقبول كبير من الصحراويين، إذ أنها الممثل الشرعي والوحيد لهم، والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وأوصى بضرورة السعي لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمم المتحدة[2].

تجدر الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة رقم 2229 بتاريخ 1966/2/20، فصلت فيه الأمم المتحدة بين اقليمي إيفني والصحراء الغربية، حيث قررت إنهاء الاستعمار في إيفني ونقل السلطة إلى الحكومة المغربية، بينما قررت إجراء استفتاء في الصحراء الغربية ليتمكن مواطنيها من تقرير مصيرهم[(3)]، وأن كافة القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة كانت من خلال الجمعية العامة، إذ لم يتدخل مجلس الأمن في القضية حتى عام 1975، بإصداره عدد من القرارات بشأنها[4].

ثالثاً: خطة الأمم المتحدة للتسوية

انتقل ملف الصحراء عام 1985، من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الأمم المتحدة، التي كانت قراراتها الصادرة بشأنه مرتبطة بمنظمة الوحدة منذ عام 1976، وذلك تجنباً لازدواجية أو تعارض القرارات الصادرة عن المنظمتين، واستهل الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار، جهوده في نفس العام بزيارة المغرب التي حصل خلالها على تأكيد وحرص عاهلها على إجراء الاستفتاء في أقرب فرصة، تحت إشراف الأمم

1- السالك مفتاح، في ذكرى مرور 40 سنة على أول لجنة لتقصي الحقائق عن تنظيم الاستفتاء في الصحراء – يظل الحبل على الغارب، **مجلة الحوار المتمدن**، ع 4804، 2015/5/12، تاريخ الاطلاع 2019/11/22: **www.ahewar.org**

2- مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية، **www.moqatel.com**

3- الذهبة أمين الشيخ إمبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102

المتحدة، وتواصلت جهوده لوضع حد للتوتر بين أطراف النزاع، ولإيجاد حل للقضية، حيث قام مع رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بتقديم مقترحات لتسوية القضية نالت قبول الأطراف في أغسطس عام 1988، وفي ضوء تلك المستجدات، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 690 لعام 1991، القاضي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية– المينورسو–، على أن يكون مقر إقامتها بمدينة العيون، ويكون لها مكتب اتصال في تندوف للتواصل مع السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو[1]، وأن تكون مهمتها الإعداد والإشراف على تنظيم عملية إجراء الاستفتاء، على أساس أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو في سبتمبر عام 1991، وقد تضمنت خطة التسوية التي حظيت بموافقة مجلس الأمن على[2]:

1. تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة يتولى مسؤولية إعداد وتنظيم الاستفتاء، يساعده فريق من الأمم المتحدة يضم ما بين 2000 إلى 2500 مراقب، ويتألف ذلك الفريق من إدارات مدنية وعسكرية وأمنية.
2. قيام الممثل الخاص بإجراء مباحثات مع المغرب وجبهة البوليساريو للاتفاق على وضع برنامج زمني لتخفيض عدد القوات التابعة لكل منهما، على أن يكون البرنامج وفق ثلاث مراحل، يتم خفض عدد القوات المغربية إلى النصف في المرحلة الأولى، وقيام الممثل الخاص وبإشراف مجموعة من المراقبين الأمميين العسكريين بتجميع قوات البوليساريو في مواقع محددة في المرحلة الثانية، وفي المرحلة الثالثة، تقوم المغرب بخفض عدد قواتها إلى نحو 20 ألفاً أو 25 ألفاً، ويتم

1– محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية – من معاهدة مدريد 1975 إلى مفاوضات نيويورك 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 57–58.

2–Van Schmidt, "The Western Sahara Conflict, United nations for the Referendum in Western Sahara (Minurso) and Impacts to United States Regional Strategic Objectives", **Peace Stability Journal** (Pennsylvania: Peacekeeping and Stability Operations Institute, Special edition, Nov. 2018) p 23.

تجميعهم في مواقع يحددها الممثل الخاص، وتحت إشراف المراقبين الأميين العسكريين أيضاً.

3. بعد التفاهم حول ذلك البرنامج يتم وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية بين طرفي النزاع، وتبدأ بعد ذلك مرحلة انتقالية تستمر إلى حين إجراء الاستفتاء وإعلان نتائجه، وأن يكون للممثل الخاص سلطة اتخاذ القرار في الأمور المتعلقة بإجراؤه، بالإضافة إلى، قيامه بإعداد قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فيه، بمساعدة خبراء من الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، قام الأمين العام بتعيين لجنة لتحديد الهوية، للقيام بتحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت وتسجيلهم في القوائم الخاصة لإجراء الاستفتاء، وذلك حرصاً منه على مساعدة ممثله الخاص في القيام بمهامه ومسؤولياته[3].

رابعاً: محاولات إجراء استفتاء تقرير المصير – يناير 1992

عرض الأمين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار رؤيته لتنظيم استفتاء في اقليم الصحراء يمنح مواطنيه الخيار بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب في فبراير عام 1992، إلا أن إجراءات تنفيذه توقفت عقب الخلافات الحادة التي تجددت بين المغرب والبوليساريو، والتي تمثلت في ثلاث نقاط هي، التفاوض المباشر بين الطرفين، المعايير الخاصة بتحديد هوية من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء، تعيين شيوخ القبائل في لجنة تحديد الهوية، وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي الذي تولى المنصب في يناير عام 1992، في تقريره لمجلس الأمن، عملية تحديد هوية من يحق له المشاركة في الاستفتاء بالمعقدة، وتستغرق وقتاً طويلاً، ذلك أن طرفي النزاع قد اختلفا حول تفسير الشروط الواجب توافرها في المشاركة في الاستفتاء، على الرغم من سلسلة الاجتماعات التي عقدها ممثل الأمين العام، يعقوب خان مع شيوخ القبائل.

1–محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي–وجهة نظر مغربية، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص17–18.

ومن ناحية أخرى، كانت مشكلة السجناء السياسيين الصحراويين لدى المغرب، محور خلاف بين الجانبين، بالرغم من إيضاح الحكومة المغربية بأنها قامت بإطلاق سراح ثمانية منهم، أما السجناء الآخرون المذكورون بالقائمة، فإن عدداً كبيراً منهم غير معروف والبعض تكررت أسماؤهم والبعض قد توفي، وأن هناك عدداً آخراً منهم مع جبهة البوليساريو، وأضافت أنها ليست على استعداد في هذه المرحلة لبحث ما يتعلق بكل فرد على حدة[1]. كما أن التصعيد العسكري بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو، وتبادل الاتهامات حول خرق وقف إطلاق النار، واعتراض المغرب على اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية في الإشراف على عملية التحضير وإجراء الاستفتاء، وعلى السلطات الممنوحة للممثل الخاص للأمين العام، أدت جميعها إلى تأجيل الاستفتاء للمرة الأولى[2].

وتواصلت جهود الأمم المتحدة حيث التقى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، صاحب يعقوب خان، في الثاني والعشرين من أبريل عام 1992، العاهل المغربي الحسن الثاني وذلك في إطار زيارته لأطراف النزاع لإجراء مشاورات خاصة بإجراءات تنظيم الاستفتاء الذي تقرر عقده قبل نهاية العام، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما التقى دي كويلار وزراء خارجية دول المغرب العربي، والعاهل الإسباني خوان كارلوس، للتباحث حول القضية، وتم عقد مؤتمر خاص بتسويتها أظهر عمق الخلافات التي مازالت تقف أمام إجراء الاستفتاء، ثم توجه الأمين العام إلى جنيف لإجراء مشاورات مع ممثلي قبائل الصحراء، وخلال لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي، أعلن الأمين العام أن الاستفتاء سوف يُجرى في موعده، إلا أنه تأجل نتيجة الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة –كما سبق الذكر–، إلى نهاية عام 1993، ثم إلى منتصف 1995، وإلى بداية عام 1996، ثم إلى يناير 1998،

1– أحمد باسل البياتي، "دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية"، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 400، يونيو 2012)، ص.ص 50–51.

2– مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية، **www.moqatel.com**

وتأجل مرة أخرى إلى يناير الذي يليه، ثم إلى يوليو عام 2000، ومرة أخرى إلى عام 2002، وأخيراً تحدد إجراؤه في أقرب وقت ممكن[3].

وفي يناير عام 1993، قدم بطرس غالي، تقريره إلى مجلس الأمن وأوضح فيه طبيعة الخلاف حول عملية تحديد الهوية بين جبهة البوليساريو والمغرب، التي رأت أنه يحق للصحراويين الذين لم يشملهم التعداد الإسباني عام 1974، المشاركة في الاستفتاء، بينما أصرت الجبهة على الاعتماد على الإحصاء الإسباني ورفضت إجراء أي تعديلات عليه، وطالبت بتوفير وسائل كافية لحماية أمن وسلامة اللاجئين الصحراويين حال عودتهم إلى الصحراء الغربية، وفي إطار سعيه لتنفيذ خطة التسوية، قام الأمين العام بجولة في المنطقة في يونيو عام 1993، حيث تم الاتفاق على عقد أول اجتماع رسمي بمدينة العيون بين المغرب وجبهة البوليساريو، التي طالبت أن يمثل المغرب وفداً من الحكومة، الأمر الذي تجاهلته المغرب وشكلت وفدها من شيوخ القبائل الصحراوية وأعضاء المجلس الاستشاري للصحراء ليقوم بإجراء المباحثات في يوليو من نفس العام، وفي الشهر اللاحق وافق مجلس الأمن على التقرير الذي قدمه الأمين العام، ورحب بالتزام طرفي النزاع بالبدء في تنفيذ خطة السلام، واعتبر أن المباحثات المباشرة بينهما تمثل تطوراً إيجابياً نحو إيجاد حل نهائي للقضية.

ومنذ بداية عام 1994، سعت الأمم المتحدة إلى تفعيل خطة التسوية من خلال النشاط الدبلوماسي للممثل الخاص للأمين العام، في عواصم أطراف النزاع والدول المعنية، وقام الأمين العام بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في العاشر من مارس عام 1994، أوضح فيه أن المهمة العسكرية لبعثة المينورسو تقتصر على مراقبة وقف إطلاق النار فقط، وأن جبهة البوليساريو مازالت متشككة في عمل لجنة تحديد الهوية[1]، واقترح على المجلس ثلاث بدائل هي:

3- حميد فرحان الراوي، الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، 2010، تاريخ الاطلاع 2019/11/25 **www.iasj.net**

1- مواقف أطراف النزاع من خطة التسوية، **www.moqatel.com**

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

1. إجراء الاستفتاء بغض النظر عن تعاون الطرفين.
2. مواصلة لجنة تحديد الهوية لعملها على أن تنتهي في الثلاثين من يونيو من نفس العام.
3. الإقرار بعدم إمكانية التعاون مع طرفي النزاع لإنجاز عملية التسجيل وتحديد الهوية وإنهاء عمل البعثة والإبقاء على قوة رمزية لمراقبة وقف إطلاق النار.

واستقر المجلس على الاختيار فأصدر القرار رقم 907 في الثالث والعشرين من نفس الشهر، ووافق على البديل الثاني وطالب الأمين العام بتقديم تقريره في فترة لا تتجاوز الخامس عشر من يوليو من نفس العام، واستمرت لجنة تحديد الهوية في عملها، وتمكنت من تحديد هوية 40 ألف مواطن في المناطق الواقعة تحت السيطرة المغربية، و22 ألف مقيم في مخيمات اللاجئين، ومرة أخرى اختلف الطرفين، وتوقف عمل اللجنة، فأرسل المجلس بعثة لتقصي الحقائق وإجراء مباحثات مع الجانبين حول المعوقات التي تواجه تنفيذ خطة التسوية وكيفية تجاوزها في مايو عام 1995، إلا أنها لم تحرز أي تقدم في تذليل تلك العقبات[2]، وهو ما أشار إليه الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في يناير عام 1996، والذي أعلن من خلاله عدم إمكانية إجراء الاستفتاء في مايو من نفس العام، واقترح تمديد ولاية المينورسو حتى الحادي والثلاثين من مايو من نفس العام، فأصدر المجلس القرار رقم 1056 في التاسع والعشرين من مايو عام 1996، الذي تم بموجبه تقليص عدد أعضاء بعثة المينورسو وتعليق عمل لجنة تحديد الهوية[1].

ومن ثم، اتهمت البوليساريو الأمين العام مثلما اتهمت سابقه بيريز دي كويلار "بانحيازه للمغرب وتآمره ضد القضية الصحراوية، وأن هذا التآمر ليس وليد الأمس"، وعلى الجانب الآخر، تعرض بطرس غالي لانتقادات العاهل المغربي الحسن الثاني، على أدائه في معالجة قضية الصحراء، واتهمه بالانحياز لصالح جبهة البوليساريو، كما

1- الذهبة أمين الشيخ إمبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 109-110

2- **المرجع السابق نفسه.**

544 مجلة الدراسات الإفريقية

تعرض لانتقادات بعض المحللين والمراقبين الغربيين، نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر في السابع عشر من أبريل عام 1996، الذي جاء فيه أن بطرس غالي "سمح للملك المغربي بتأخير إجراء الاستفتاء، وجعل المينورسو سخرية أمام الملأ"[2].

ثانياً: جهود الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء – جيمس بيكر – لتسوية القضية

قام الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الذي تولى المنصب في الأول من يناير عام 1997، بعد انتهاء الولاية الأولى لبطرس غالي، واستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو لعدم التجديد له لفترة ثانية، بتعيين وزير الخارجية الأسبق، جيمس بيكر، كمبعوث خاص له في الصحراء الغربية في الثامن عشر من مارس عام 1997، وذلك في إطار الجهود الرامية لإيجاد حل لذلك النزاع الذي امتد لفترة طويلة في شمال أفريقيا، وقد وقع الاختيار عليه لحاجة الأمم المتحدة إلى شخصية دبلوماسية متميزة تتمتع بخبرات في المنطقة، وذات تجارب وقدرات على مستوى رفيع، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتحقيق السلام في الاقليم[3]، وبدأ بيكر الذي يُعد تعيينه دفعة كبيرة لملف الصحراء، جهوده بإجراء سلسلة من جولات التفاوض المباشرة لأول مرة بإشراف الأمم المتحدة، بدأت في يونيو عام 1997، بلشبونة، ثم يوليو من نفس العام بالعاصمة البريطانية لندن، أسفرت عن توقيع اتفاقية هيوستن في سبتمبر من نفس العام[4]، التي أقرت استثناء لجنة لتحديد عملها، والتي تم الاتفاق من خلالها على معايير تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في استفتاء تقرير المصير[5].

3- مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 214-216

1-U.N. Names James Baker to Western Sahara Post, **The New York Times**, March 18, 1997.

2-Charles Duber, "Saharan Stasis: Status and Future Prospects of the Western Sahara Conflict", **The Middle East Journal** (Washington D.C: The Middle East Institute, Vol. 54, No.. 4, Autumn, 2000), p 530

5- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية – الإشكاليات، المستجدات، السيناريوهات المحتملة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلد 3، ع14، مارس 2019) ص. 10

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

اتفاقية هيوستن

تضمنت اتفاقية هيوستن التي تم الإعلان عنها في تقرير الأمين العام الذي قدمه إلى مجلس الأمن، عدة نقاط هي:

1. مرحلة انتقالية تبدأ عقب الانتهاء من عملية تحديد هوية الناخبين، وتنتهي بعد إجراء عملية الاستفتاء وذلك في ضوء خضوع طرفي النزاع لسلطة الأمم المتحدة خلال تلك الفترة.
2. تحديد قانون سير عملية الاستفتاء المحدد لها ثلاثة أسابيع بجانب تحديد هوية الناخبين.
3. خفض أعداد القوات المسلحة لكلا الجانبين وبقائها في ثكناتها.
4. إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين المقيمين في تندوف.
5. وضع جدول زمني لتنفيذ النقاط السابقة وتحديد موعد إجراء الاستفتاء في السابع من ديسمبر عام 1998.

ولقد حظيت الاتفاقية بترحيب دولي واسع، خاصة في الولايات المتحدة التي أيدت إجراء الاستفتاء في أجواء تتسم بالنزاهة والحرية والشفافية، إلا أن تلك التطورات الإيجابية التي قام فيها جيمس بيكر بدور كبير لم يكتب لها النجاح نتيجة لتجدد الخلافات بين طرفي النزاع بعد البدء في تطبيق الاتفاقية، حول تحديد هوية من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء[1].

بدأت بعثة الأمم المتحدة في مطلع عام 1998، القيام بإجراءات تنظيم الاستفتاء وعملت من خلال تكثيف جهودها على إعلان قوائم الناخبين في فبراير عام 2000، وقامت بالفعل بإعلان القوائم الأولية في نهاية عام 1999 وبداية عام 2000، التي بلغت 26000 ناخب، إلا أن المغرب اعترضت عليها بحجة أن غالبية ناخبيها البالغ عددهم 130.000 ناخب، قد فشلوا في اجتياز إجراءات تحقيق الهوية التي قامت بها

---

[1] 1- مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 220-222

546 مجلة الدراسات الإفريقية

الأمم المتحدة، حيث أنها اعتمدت على سجلات الاستعمار الإسباني، وزعماء قبائل الصحراء، وقدمت عشرات الآلاف من الطعون بأسماء مسجلة في القوائم، ودخلت خطة الأمم المتحدة في مرحلة جديدة من العقبات والخلافات، دفعت كوفي عنان إلى الطلب من مجلس الأمن إلغاء مشروع الاستفتاء حيث يسعى كل طرف إلى ربح كل شيء"، بالإضافة إلى، عدم وجود آلية تلزم الطرفين بعدم الطعن على القوائم[2]. ومن ناحية أخرى، قضت وفاة الملك الحسن الثاني في نهاية تسعينات القرن الماضي على فكرة إجراء الاستفتاء وقبول المغرب له كحل لقضية الصحراء، إذ قام الملك محمد السادس عقب توليه السلطة، بإقالة وزير الداخلية، إدريس البصري، المكلف بملف الصحراء وأشد المؤيدين لإجراء الاستفتاء، والذي شَغِل ذلك المنصب ما يقرب عن عشرين عاماً، حتى أصبح الرجل الثاني في المغرب خلال السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، كما قرر العاهل المغربي أن يكون ملف الصحراء ضمن اختصاصات وزارة الخارجية، وقام بتشكيل لجنة ملكية لمتابعة شؤون الصحراء على كافة المستويات[3].

خامساً: اتفاقية الإطار – الحل الثالث–:

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1309 في التاسع والعشرين من يوليو عام 2000، بناءاً على مبادرة أمريكية–فرنسية، نقترح حلاً سياسياً لقضية الصحراء، ودعوة طرفي النزاع إلى حل تفاوضي يستبعد إجراء الاستفتاء في الوقت الحالي، فاجتمع بيكر بطرفي النزاع في لندن ثم برلين في سبتمبر عام 2000، وقدمت الأمم المتحدة اتفاقية الإطار –الحل الثالث–(*)، التي وافق عليها مجلس الأمن في العشرين من يونيو عام 2001، وقد تضمنت الاتفاقية عدة نقاط هي[1]:

2– مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 220–222

1 –Charles Dunbar, **op.cit**, p 524

* أطلق اسم الحل الثالث على هذه الاتفاقية لأنها جاءت بإضافة إلى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، بينما يذهب رأي آخر إلى كونه تجاوز الحل العسكري، والحل السياسي بالاستفتاء.

2– قراءة في القرار الأخير لمجلس الأمن حول تمديد ولاية بعثة "مينورسو" في الصحراء الغربية، 2016/5/2، تاريخ الاطلاع 2019/11/30: **www.elbalad.news**

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

1. منح الأقاليم الصحراوية حكماً ذاتياً تحت السيادة المغربية لمدة خمس سنوات.
2. يتم بعدها إجراء استفتاء يتيح لشعب الصحراء تقرير مصيره بالاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.
3. يتضمن الحكم الذاتي منح شعب الصحراء استقلالاً ذاتياً واسعاً، يمكنه من مباشرة سلطاته من خلال هيئاته التنفيذية والتشريعية والقضائية على الإدارة الحكومية وما يتعلق بها من وضع الميزانية وفرض الضرائب وحماية الأمن الداخلي، والشؤون الاجتماعية والثقافية والقطاع الصناعي والزراعي.. الخ.
4. يظل الارتباط بالمغرب في الشؤون الخارجية وما تشمله من المعاهدات والعقود الدولية والأمن الوطني وحماية الحدود البرية والبحرية والجوية، وكافة ما يتعلق بمجالات التسليح وإنتاجها وملكيتها، بالإضافة إلى، العملة والعلم والجمارك والبريد.
5. نصت الاتفاقية على أن الاستفتاء الذي سيتم إجراؤه بعد الخمس سنوات، يتم تحديده من قِبل أطراف النزاع، وأن من يحق له المشاركة فيه، يجب أن يكون قد أقام في الاقليم طوال السنة السابقة، كما نصت على أن تكون كلاً من الجزائر وموريتانيا، شاهدين على ذلك الاتفاق، وكلاً من فرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنين لتنفيذ بنوده[2].

رفضت جبهة البوليساريو تلك الاتفاقية، وما تضمنته من فكرة الحكم الذاتي، وأصرت على حقها في تقرير المصير من خلال الاستفتاء، كما رفضتها الجزائر، وفق ما ورد في الرسالة التي وجهها الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة إلى كوفي عنان في الثاني والعشرين من مايو عام 2001، والتي أوضح فيها أن الاتفاق –الإطار، يحقق مصالح المغرب على حساب جبهة البوليساريو، وعلى الجانب الآخر، رحبت

1−Alexis Arieff, **Western Sahara** (Washington: Congressional Research Service, 7-5700, Feb. 15, 2001) p.p 2-3

مجلة الدراسات الإفريقية 548

المغرب بالاتفاق مع تحفظها على بعض النقاط[1]، وفي يوليو عام 2002، أعلن مجلس الأمن عدم موافقته على اتفاقية الإطار، وطالب جيمس بيكر بمواصلة الجهود وإجراء المزيد من المباحثات مع أطراف النزاع[2].

سادساً: مخطط السلام – الحل الرابع

قام جيمس بيكر عقب رفض كل من البوليساريو والجزائر لاتفاق الإطار بزيارة دول أطراف النزاع في يناير عام 2002، والتقى العاهل المغربي والأمين العام للجبهة وعدد من المسؤولين الجزائريين، وتوصل بعد قيامه بتلك الجولة إلى عدم جدوى مواصلة جهوده لعدم اتفاق الأطراف على إيجاد حل للقضية، وقدم تقريره إلى مجلس الأمن في العشرين من فبراير من نفس العام[3]، حيث اقترح على المجلس أربعة خيارات هي، إجراء الاستفتاء وتبني الاتفاق الإطار الذي يدعو إلى حل سياسي تحت سيادة المغرب، تقسيم الصحراء الغربية، انسحاب المينورسو من المنطقة ورفع يد الأمم المتحدة عن الملف، إلا أن المجلس واجه صعوبة في اختيار البديل المناسب، فقام بتمديد ولاية المينورسو حتى يتمكن من دراسة كافة البدائل، وحظي مشروع القرار الأمريكي الذي تبنى الاتفاق الإطار مع بعض التعديلات عليه، بقبول كلاً من بريطانيا وفرنسا وبلغاريا، وامتنعت الصين عن التصويت، بينما تحفظت عليه دول حركة عدم الانحياز وأيرلندا، وقد احتجت الجزائر على مشروع القرار في رسالة وجهها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، على اعتبار أن مشروع القرار لم يأخذ بعين الاعتبار البديل الثالث، الذي يقضي بتقسيم الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو والمغرب، بينما أبدت المغرب استعدادها لقبول مشروع قرار يفوض بيكر بتعديل الاتفاق الإطار، ورفضها تمديد ولاية المينورسو لفترة جديدة[4].

2- **Idem**.

3- Crisis Group- Middle East/North Africa, **Western Sahara: Out of the Impasse**, report No. 66, 11 June, 2007, Brussels/Cairo, p 3.

1- مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 228-230

2- صلاح عواد، الجزائر تعتبر حل تقسيم الصحراء "منصفاً" والمغرب يعارض تمديد ولاية "مينورسو" ستة أشهر، **جريدة الشرق الأوسط**، ع 8554، 2002/4/30

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

وفي فبراير عام 2002 تقدم بيكر، بمقترح أُطلق عليه الحل الرابع، الذي يقضي بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، فيكون للمغرب السيادة على ثلثي اقليم الصحراء – الساقية الحمراء–، وتكون للجبهة السيادة على الثلث المتبقي – وادي الذهب–، وبذلك يمكن لها إقامة دولتها المستقلة، ووفق ما ورد عن بعض المصادر، فإن ذلك المقترح جاء بناءاً على رغبة جزائرية، ومن ثم حظي بموافقة البوليساريو، وبرفض المغرب الذي رأت فيه تجاهلاً لاتفاق الإطار، وتعدي على ترابها الوطني باقتطاع جزء من أراضيها[5].

يرى بعض الخبراء والمحللين، أن خطتي بيكر الأول والثانية يلتقيا في نقطة محاولة المزج بين الحل السياسي والقانوني، بعد فشل الأمم المتحدة في الوصول إلى تسوية نهائية للقضية من خلال إجراء الاستفتاء، لاسيما وأن عملية تحديد الهوية وفق ما جاء في اتفاقية هيوستن عام 1997، قد توقفت بعد تسجيل ما يقرب من 170.000 طعن لدى لجنة تحديد الهوية التابعة للمينورسو، لذلك كان الحل السياسي هو الخيار الوحيد المتاح للأمم المتحدة، من خلال إنشاء إدارة محلية للصحراء الغربية منتخبة.

سابعاً: الحل الخامس – الحل الوسط

قام جيمس بيكر بزيارة للمنطقة في منتصف يناير عام 2003، اجتمع فيها بكلاً من المسؤولين المغاربة وقيادة جبهة البوليساريو في تندوف، فضلاً عن المسؤولين في الدول المجاورة في أثناء زياراته إلى الجزائر وموريتانيا، وقدم مقترحاً جديداً باسم مخطط السلام، وفي الثلاثين من يوليو عام 2003، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1495، وبمقتضاه مدد ولاية المينورسو حتى نهاية أكتوبر من نفس العام، وبنود مخطط السلام –الحل الخامس–[1]، الذي تضمن عدة نقاط هي:

3– أحمد باسل البياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 53

1– المصطفى العسري، هل يكون مقترح بيكر الأخير هو الحل للنزاع في الصحراء الغربية، **جريدة الوسط**، ع 141، 2003/1/24

مجلة الدراسات الإفريقية 550

1. منح مواطني الصحراء حكماً ذاتياً لفترة تتراوح من أربعة إلى خمس سنوات، يصل إلى درجة اتحاد كونفدرالي بين الرباط واقليم الصحراء، يتم من خلاله مشاركة وزارة الخارجية المغربية في إدارة الحكم الذاتي بالإقليم، ومشاركة الصحراويين المواليين لجبهة البوليساريو في الوفود المغربية بالخارج، وفي كل ما يتعلق بالصحراء الغربية.
2. إقامة مجلس أعلى للقضاء بالأقاليم الصحراوية، وعدم اشتراط دراسة القضاة الصحراويين في المعهد القضائي بالرباط.
3. تقليص عدد القوات المسلحة المغربية خلال تسعين يوماً من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
4. إجراء استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء بعد انقضاء المدة المحددة، ودعوة أطراف النزاع للعمل مع الأمم المتحدة تمهيداً لتطبيق خطة السلام، ودعوة البوليساريو لإطلاق سراح ما تبقى لديها من المحتجزين المغاربة، وفق نصوص القانون الإنساني الدولي[2].

ويُعد هذا المقترح مخالفاً لاتفاق الإطار الذي اقترحه جيمس بيكر، والذي دعا من خلاله إلى حكم ذاتي تحت السيادة الاقليمية المغربية، وللحل الرابع، الذي اقترحته الجزائر، والذي يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الصحراء بين المغرب والبوليساريو، وبالرغم من ذلك رفضته أطراف النزاع، إذ أعلن العاهل المغربي في الخطاب الذي ألقاه في مدينة العيون –كبرى المدن الصحراوية– رفضه على أساس أنه يتعارض مع مبدأ سيادة المغرب ووحدة أراضيها[3]، بينما رفضته الجزائر والبوليساريو بحجة أن المقترح لا يُمكِن مواطني الصحراء من إقامة دولتهم المستقلة[4]، ونظراً لاتساع هوة الخلاف حول الحل

1– إبراهيم سيد الناجم، هل فشلت الوساطة الأممية في الوصول إلى حل سلمي لقضية الصحراء، **جريدة رأي اليوم**، 2016/3/29

2– المصطفى العسري، **مرجع سبق ذكره.**

3– أحمد باسل البياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 54

الوسط، اعتبره مجلس الأمن لاغياً، وسحب دعمه له كأساس للتفاوض حول إيجاد تسوية لقضية الصحراء، إلا أنه أصدر القرار رقم 1541، في التاسع والعشرين من أبريل عام 2004، الذي تبنى فيه بصفة نهاية موقف المجتمع الدولي الهادف إلى إيجاد حل سياسي للقضية، والذي دعا فيه دول المنطقة إلى التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي[1]، ويعد هذا القرار ضمن مجموعة قرارات أصدرها مجلس الأمن بشأن القضية منذ عام 2004، لم تخرج جميعها عن تأكيد التزامه بدعم طرفي النزاع للتوصل إلى حل سياسي دائم وعادل وفق ميثاق الأمم المتحدة ودعوته للطرفين ولدول المنطقة بمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة، ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية للوصول إلى الأفراد المفقودين، ولكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالتبرع لتمويل عمل المينورسو، وأخيراً الموافقة على تمديد ولايتها[2].

وفي ظل تلك الأجواء، تقدم جيمس بيكر باستقالته في يونيو عام 2004، فقام كوفي عنان بتعيين مبعوثه الخاص الجديد الفارو دي سوتو لخلافة بيكر، وبدأ مهام منصبه بزيارة للمنطقة في سبتمبر من نفس العام، واستمر في مواصلة جهوده حتى أغسطس 2005، إلا أن جبهة البوليساريو رفضت أي تعاون معه، وأصرت على تعيين بديلاً له، فقام كوفي عنان بتعيين مبعوثاً خاصاً جديداً هو بيتر فان فالسوم، وكلفه "بتقييم الوضع وبحث السُبل المثلى للخروج من المأزق السياسي مع الطرفين، والدول المجاورة والأطراف المعنية الأخرى"، وعليه طرح فالسوم رؤيته لحل النزاع أمام مجلس الأمن في يناير عام 2006، وقدم تحليلاً مفصلاً عن الظروف المحيطة به، ودعا كافة الأطراف للبدء في إجراء مفاوضات بمشاركة الجزائر التي رأى أنها تملك مفتاح تسوية القضية[3].

4- Anna Theo-Filopoulou, **The United Nations and Western Sahara- A Never Ending Affair** (Washington D.C: United States Institute of Peace, July 2006) p13

1- أحمد باسل البياتي **مرجع سبق ذكره**، ص. 55

2- إبراهيم سيد الناجم، هل فشلت الوساطة الأممية في الوصول إلى حل سلمي لقضية الصحراء، **جريدة رأي اليوم**، 2016/3/29.

ثامناً: جهود ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة –مرحلة ما بعد جيمس بيكر– منذ عام 2004

شهدت الفترة التي أعقبت جيمس بيكر الذي تقدم باستقالته إثر رفض المغرب لمخططه الثاني، ورفض مجلس الأمن التعامل مع القضية من خلال الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، الذي يُلزم طرفي النزاع بتنفيذ قراراته، عدة تطورات ومتغيرات تتعلق بالقضية، إذ اندلعت مظاهرات واحتجاجات في اقليم الصحراء في مايو 2005، أُطلق عليها انتفاضة الاستقلال، طالب فيها المتظاهرون باحترام حقوق الإنسان، وتمكينهم من ممارسة الحق في تقرير مصيرهم، ونددوا بسياسة المغرب في تعاملها مع ملف القضية، كما عبروا عن تضامنهم مع المعتقلين السياسيين لدى المغرب، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ بالإقليم، وتشديد الحصار على مدنه، وقيام منظمات المجتمع المدني لاسيما الدولية بإثارة القضية في عدة محافل، وقيام العديد من الدول بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية[4].

كما أعلن الملك محمد السادس في مارس عام 2006، القيام بإصلاح هيكلي للمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، الذي أسسه والده الحسن الثاني عام 1982، والذي يتكون من عناصر منتخبة من القبائل الصحراوية، وبعد إجراء التعديلات أصبح المجلس الذي أُطلق عليه المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية –الكوركاس– ، يتكون من 141 عضو يقوم الملك بتعيينهم[1]، وعلى جانب آخر، شَكَّلت الصحراء الغربية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المغربي خلال تلك الفترة، فقد أشارت التقارير الصادرة عن الهيئات الاقتصادية الرسمية المغربية إلى مجموعة من المؤشرات السلبية، حيث تراجعت الاستثمارات الخارجية، وانخفض معدل النمو الاقتصادي، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة... الخ، بالإضافة إلى، تقرير البنك الدولي الذي عكس صورة قاتمة

1– مسعود شعنان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 238

2– أمينة المسعودي، مبادرة الحكم الذاتي للصحراء المغربية: ممارسة مؤسساتية متقدمة، 2013/4/13، تاريخ الاطلاع 2019/11/25 **www.maghress.com**

للاقتصاد المغربي، والذي أثار انتقادات ورفض الحكومة التي اعتبرته وثيقة غير رسمية[2]، وزاد من ثقل ذلك العبء، عودة جبهة البوليساريو إلى الكفاح المسلح، واستهداف مؤسسات عسكرية مغربية عامي 2005، 2007[3].

قدم الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان تقريره عن الصحراء الغربية إلى مجلس الأمن في أبريل عام 2006، أوضح فيه العوامل المؤثرة في مسار التسوية ودور القوى الاقليمية والدولية في ما وصلت إليه القضية، التي اعتبرها من القضايا التي تدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، وذلك بهدف إبعادها عن نفوذ القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وموقفها المؤيد للمغرب، وخلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة التي عُقدت في سبتمبر عام 2006، أعرب المشاركون –75 رئيس، ووفود 192 دولة–، عن دعمهم المتواصل لجهود الأمم المتحدة للقضاء على المعوقات التي تقف أمام مبدأ تقرير المصير، والتكامل وأمن وسلامة واستقرار المنطقة[4]، كما أعلن الملك في خطاب العرش الذي ألقاه في الثلاثين من يوليو عام 2006، عن قرار المغرب بتقديم مبادرة للحكم الذاتي للصحراء العربية، تحت السيادة المغربية ووحدتها الترابية واعتبارها حلاً للقضية.

وفي أبريل عام 2007، دعا مجلس الأمن طرفي النزاع إلى التفاوض دون وضع شروط مسبقة تحت إشراف الأمم المتحدة، للوصول إلى حل عادل ودائم للقضية، وقام المندوب المغربي الدائم لدى الأمم المتحدة، بتسليم نص المبادرة المغربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الذي تولى المنصب خلفاً لكوفي عنان في الأول من يناير عام 2007، والذي أكد في تقريره لمجلس الأمن في الثالث عشر من الشهر

3– هشام صدقي عبد الرازق، **الآثار الاقتصادية للخصخصة**، (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2017، ص. 45

4– محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد 1975 إلى مفاوضات نيويورك 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص. 69

1– **المرجع السابق ذكره**، ص.70.

نفسه على تسلمه المبادرة منذ يومين، وأوصى المجلس بدعوة كلاً من المغرب والبوليساريو للدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة –كما سبق الذكر–[5]، وفي يونيو من نفس العام عُقدت الجولة الأولى منها بين طرفي النزاع[6].

تاسعاً: مفاوضات مانهاست 2007–2008

رأى مجلس الأمن إزاء تعنت طرفي النزاع وتمسك كل منهما بموقفه، أن يقوم بمحاولة لتقريب وجهات النظر، من خلال دعوة الطرفين مجدداً لإجراء مفاوضات مباشرة تحت رعايته، فأصدر قراره رقم 1754 في الثلاثين من أبريل عام 2007، طالب فيه الطرفين بالبدء في إجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، وبمشاركة الجزائر وموريتانيا، وذلك للمرة الأولى منذ فشل خطة بيكر الثانية عام 2004[1]، وبالفعل خاض الطرفان عدة جولات من المفاوضات، أربعة جولات شهدتها مانهاست– نيويورك، وتسعة جولات غير رسمية في كلاً من العاصمة النمساوية، فيينا، وعاصمة مالطا فاليتا[2].

جرت جولات التفاوض في مانهاست تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بيرت فان فالسوم، حيث بدأت في يونيو عام 2007، وانتهت في مارس عام 2008، على مدار أربعة جولات أعلن فان فالسوم في ختام الجولة الأخيرة منها التي عُقدت في مارس عام 2008، "أن أطراف المفاوضات حول الصحراء التزمت بمواصلة هذه المفاوضات بمانهاست في تاريخ سيتم تحديده باتفاق مشترك"، حيث أن

2– يوسف الدحماني، مبادرة الحكم الذاتي المغربية والتجارب الدولية المماثلة، 2019/7/26، تاريخ الاطلاع 2019/11/26 **www.yabiladi.ma**

3– إبراهيم سيد الناجم، هل فشلت الوساطة الأممية في الوصول إلى حل سلمي لقضية الصحراء، **جريدة رأي اليوم**، 2016/3/29.

1–European Strategic Intelligence and Centre "Esisc", **The Polisario Front: A Destabilizing Force in the Region that is still Active** (Brussels: Esisc, October, 2008) p 12

2– محادثات بين كوهلر وغالي، **جريدة الخبر**، 2018/11/25

البوليساريو لا تزال متمسكة بمبدأ حق تقرير المصير، وقد هدد سفيرها في الجزائر، بالعودة إلى الكفاح المسلح إذا لم توافق المغرب على إجراء الاستفتاء، حيث صرح "نحن لم نتخل عن العمل المسلح حتى نعود له، فمنذ تأسيس جبهة البوليساريو ونحن نكافح، وقد توصلنا سنة 1991، لاتفاقية وقف إطلاق النار، وهذه الاتفاقية ليست معاهدة سلام، بل وقف مؤقت لإطلاق النار لتحضير الأرضية النفسية والسياسية لإجراء الاستفتاء، وعندما يرفض المغرب إجراء الاستفتاء بشكل رسمي، فإنه بذلك يريد العودة إلى الحرب"، وعلى الجانب الآخر، عبر وزير خارجية المغرب ورئيس الوفد المشارك في المفاوضات، "عن أسفه لإصرار الأطراف الأخرى على التشبث بمواقف مدنية على مخططات متجاوزة موضوعياً[3].

عرض فان فالسوم تقريره عن مسار المفاوضات بعد انتهاء الجولة الرابعة، وصرح أمام مجلس الأمن في الحادي والعشرين من أبريل عام 2008، "أن استقلال الصحراء الغربية ليس خياراً واقعياً"[4]، كما أعرب رئيس بعثة المينورسو في مايو من نفس العام تأييده لوجهة نظر المبعوث الأممي الخاصة باقتراحه بأن تكون المفاوضات بين المغرب والبوليساريو من منطلق عدم قيام مجلس الأمن بإجبار المغرب على إجراء الاستفتاء، وأن لا تعترف الأمم المتحدة بسيادة الرباط على إقليم الصحراء دون اتفاق الجانبين[5]، وبعد فشل سلسلة الجولات، أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوجوب إجراء الاستفتاء في اقليم الصحراء قبل العاشر من أبريل عام 2010، بموجب قرارات مجلس الأمن رقم 1813 لعام 2008، ورقم 1871 لعام 2009، ورقم 1920 لعام 2010، والتي دعا فيها طرفي النزاع إلى الدخول في مفاوضات مكثفة وجوهرية[1].

3- أحمد باسل البياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 56-57

1-Irene Fernandez-Molina, **Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI, 1999-2014** (London- New York: Routledge, 1.ed, 2106) p. 64

2- يوسف الدحماني، مبادرة الحكم الذاتي المغربية والتجارب الدولية المماثلة، **مرجع سبق ذكره**.

3- هشام عبد الرحمن تكروري، قراءة تاريخية لمشكلة الصحراء الغربية، مجلة الحوار المتمدن، ع 5032، 2016/1/21، تاريخ الاطلاع 2019/11/27 **www.ahewar.org**

كما دعا الأمين العام إلى إعادة مسيرة التفاوض بين الجانبين لوضع حل نهائي للقضية في عام 2015، وفي أبريل عام 2008، تقدم فان فالسوم باستقالته، التي رفضت الأمم المتحدة الكشف عن الدافع الحقيقي لها، بالرغم من تواتر الأنباء عن قيام الأمين العام بإقالته[2]، وذلك بعد أن أشرف على الجولات الأربع التي عُقدت في مانهاست –كما سبق الذكر–، وكان فالسوم الذي ظل يشغل المنصب الأممي لمدة ثلاث سنوات، قد تعرض لانتقادات حادة من جبهة البوليساريو، عقب تصريحه "أن استقلال الصحراء ليس اقتراحاً واقعياً"، والذي تم تفسيره آنذاك بأنه "مغامرة" لمحاولة كسر جمود عملية المفاوضات.

قام الأمين العام بتعيين الدبلوماسي الأمريكي ووزير الخارجية السابق، كريستوفر روس، كمبعوث خاص له في الصحراء الغربية، حيث عمل على تحقيق التوازن بين الطرفين، وقام بعقد عدد من الاجتماعات لمناقشة مقترحات أطراف النزاع[3]، وكان قد حضر الأربع جولات التي عُقدت في مانهاست بصفة مراقب عن الحكومة الأمريكية، كما كان يملك خبرة طويلة بملفات الشرق الأوسط ويتقن اللغة العربية، إلا أنه كان يبدو مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة أكثر منه مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة، وفي تلك الفترة شهد الموقف الأمريكي تجاه قضية الصحراء تغييراً جذرياً، إذ أيد مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المغرب بدلاً من التصريحات السابقة أنه ليس الحل الوحيد الذي يمكن تطبيقه[4].

4– استقالة وسيط الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، 2008/8/29، تاريخ الاطلاع 2019/11/27 **www.hespress.com**

1–Anna Theofilopoulou, Jacob Mundy, (Why the UN won't Solve Western Sahara (Until it becomes a Crisis)12/8/2010, **www.foreignpolicy.com**, تاريخ الاطلاع 2019/11/30

2–Stephen Zunes, Jacob Mundy, **Western Sahara War, Nationalism and Conflict Irresolution** (New York: Syracuse University Press, 1.ed, 2010) p 248

عاشراً: جهود كريستوفر روس، عام 2009

تقلد كريستوفر روس منصبه في الأول من يناير عام 2009، واستمر في بذل الجهود لتسوية القضية، إلى أن تقدم باستقالته عام 2017، وقد شملت تلك الجهود أربعة عشرة جولة من المشاورات الاقليمية والدبلوماسية المكوكية خلال الفترة من 2009 إلى 2017، بالإضافة إلى، ثماني جولات من المحادثات غير الرسمية التي استمرت من عام 2010 إلى 2012، تم خلالها تجديد ولاية بعثة المينورسو[5]، وقد لاقى تولي روس للمنصب، ترحيب الجبهة التي ارتبطت معه بعلاقات منذ توليه منصب سفير الولايات المتحدة بالجزائر، ولمست منه حينئذ تفهماً لموقفها ورؤيتها للقضية، خاصة بعد اقناعه الإدارة الأمريكية بعدم التوقيع على صفقة سلاح مع المغرب لاحتمال استخدامها في نزاع الصحراء، على الجانب الآخر، سارعت المغرب بالتأكيد على عدم تحفظها على اختياره، بالرغم من التقارير التي تحدثت عن عكس ذلك بشرط قيامه ببذل جهوده من حيث انتهى سلفه بيتر فان فالسوم، الذي أعلن أن إقامة دولة مستقلة في الصحراء أمراً غير واقعي–كما سبق الذكر–[1].

قام روس بزيارة لدول المنطقة، شملت المغرب ومعسكرات تندوف، والجزائر وإسبانيا وفرنسا، في فبراير عام 2010، وقدم تقريره الذي تضمن مقترحات لتجديد المفاوضات بين طرفي النزاع، بعد جولات مانهاست بنيويورك التي استمرت أربعة جولات دون إحراز أي تقدم نتيجة لتمسك كل طرف بموقفه[2]، وقد شهدت الفترة ما بين عامي 2010–2011، استئناف المفاوضات غير الرسمية بين المغرب والبوليساريو، وتكثيف الجهود المبذولة داخل مجلس الأمن لإضافة آلية لمراقبة حقوق الإنسان إلى مهام بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية –المينورسو–، خاصة بعد المواجهات المسلحة بين

3– الإخلال بالوضع القائم في الصحراء الغربية، 2019/1/7، تاريخ الاطلاع 2019/11/30 **www.carnegieendowment.org**

1– محمود معروف، كريستوفر روس... جولة أولى لمبعوث جديد لقضية مزمنة، 2009/3/3، تاريخ الاطلاع 2019/11/30 **www.swissinfo.ch**

2– **المرجع السابق نفسه.**

الجانبين التي اندلعت بالقرب من مدينة العيون في أكتوبر عام 2010، وعقد مجلس الأمن لأربع جلسات تشاورية بشأن الصحراء، استمع خلالها لإحاطة كريستوفر روس وإصداره للقرارين رقم 1920 لعام 2010، ورقم 1979 لعام 2011، لتمديد ولاية بعثة المينورسو[3].

رفضت المغرب تقرير روس الذي قدمه إلى مجلس الأمن في أبريل عام 2012، الذي طالب فيه بمراقبة بعثة المينورسو لحقوق الإنسان في اقليم الصحراء، واتهم المغرب بالتجسس على البعثة –الأمر الذي لم تكن الرباط قاطعة في نفيه–، وإثر تبادل الاتهامات بين الجانبين، قررت المغرب في مايو عام 2012، سحب الثقة من روس، حيث صرح الناطق باسم الحكومة المغربية، "أنه لا مكان لروس في بقاؤه وسيطاً لم يتلزم الحياد"، وأضاف، "أن المغرب يميز بين أمرين اثنين، أولهما التشبث بإيجاد حل سياسي متوافق بشأنه في إطار الأمم المتحدة، وثانيهما ضرورة تخلي المبعوث الشخصي للأمين العام بصفات الحياد وعدم الانحياز"، كما صرح وزير الخارجية المغربي، "أن سحب الثقة من كريستوفر روس مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية ليس انتقاصاً من قيمته"، مضيفاً أن الحكومة المغربية لن تتراجع عن قرار سحب الثقة منه مادام لا يلتزم الحياد"[4]، إلا أن روس واصل جهوده حيث قام بجولة في دول المنطقة في أكتوبر عام 2012، وصرح بأن زيارته اللاحقة ستشمل دولاً أوروبية ضمن ما يطلق عليه مجموعة أصدقاء الصحراء[5*]، وتوالت جولاته في عام 2013، وجولتين مماثلتين في مارس وسبتمبر عام 2015، كما التقى في نوفمبر من نفس

3– نواف سلام، **لبنان في مجلس الأمن 2010–2011**، (دار الساقي، ط1، 2013)، ص. 71.

1– الرباط: سحب الثقة من روس ليس انتقاصاً منه وحكومتنا لن تتراجع عنه، **جريدة الزمان**، ع 4243، 2012/7/5

* تتكون مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية من كلاً من الولايات المتحدة وروسيا وإنجلترا وفرنسا وإسبانيا.

2– إحسان الحافظي، سحب الثقة من روس يخيم على زيارته إلى المغرب، **جريدة الصباح**، 2012/10/22

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

العام، الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبدالعزيز، خلال زيارته لمخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف، وذلك في إطار تعهد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بأن يكون عام 2015، "منعطفاً" في مسار تسوية قضية الصحراء، والذي أشار إليه في تقريره إلى مجلس الأمن في أبريل عام 2014، وذلك بالحصول على التزام حقيقي من طرفي النزع بالبدء في مفاوضات "جادة وبدون شروط مسبقة" بعد مضي أربع سنوات من أخر مفاوضات مباشرة بينهما، والتي تعود إلى مارس عام 2012 بمانهاست بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

وواصلت الأمم المتحدة جهودها، ومحاولاتها لإيجاد حل للقضية، إذ صرح الناطق باسم الأمم المتحدة، في أغسطس عام 2016، "أن المبعوث الأممي للصحراء الغربية، كريستوفر روس على استعداد للتوجه إلى المنطقة لمناقشة مقترح حول إحياء عملية التفاوض بشأن الصحراء"، وأضاف، "أنه يجري العمل على اقتراح رسمي لتقديمه إلى الأطراف والدول المجاورة"، ويسعى مقترح الأمم المتحدة إلى التوفيق بين الحكم الذاتي وإجراء الاستفتاء، والانتقال إلى علاقة قانونية جديدة بين طرفي النزاع، تقوم على المشاركة في إدارة الاقليم، ويتجه المقترح نحو إقامة كونفدرالية متقدمة، أو نظام أشبه بكومنولث بدرجة منخفضة عن صورته التقليدية التي تعتمدها بريطانيا، على غرار علاقة جمهورية الجبل الأسود بصربيا، أو بورتريكو بالولايات المتحدة، وذلك في إطار السعي إلى إرضاء الطرفين، كما تناقلت بعض الأنباء –في تلك الفترة –عن احتمالات انتقال ملف الصحراء الغربية من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة إلى الفصل السابع، وفرض حل على طرفي النزاع، يقضي بمنح الاقليم حكماً ذاتياً لمدة خمس سنوات، يتم بعدها إجراء استفتاء لتقرير المصير[2]، إلا أن روس نفى مناقشته لتلك المقترحات بشكل قاطع[3].

3- كريستوفر روس يلتقي بالرئيس الصحراوي، **جريدة الخبر**، 2015/11/22.

1- رضوان مبشور، الكومنولث.... مقترح أممي جديد على طاولة المغرب والبوليساريو، 2016/8/3، تاريخ الاطلاع 2019/12/4 **www.alayam.24.com**

2- هل تقترح الأمم المتحدة مشروع الكونفدرالية حلاً لقضية الصحراء؟، 2018/8/16، تاريخ الاطلاع 2019/12/6 **www.larealidad.24.com**

مجلة الدراسات الإفريقية 560

وقبل أيام من انتهاء ولايته الرسمية، تقدم كريستوفر روس باستقالته في مارس عام 2017، وقد ذكرت بعض التقارير الإعلامية أنه طلب من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريس*، عدم تجديد ولايته بعد أن شغل المنصب لمدة ثمانية سنوات، عمل خلالها على إقامة إطار تفاوضي جديد بين أطراف النزاع، إلا أنه فشل في عودتهم للدخول في جولات أخرى من المفاوضات[4]، وفي أغسطس عام 2017، أعلن الأمين العام عن تعيين الرئيس الألماني هورست كوهلر، مبعوثاً أممياً خاصاً للصحراء الغربية، وصرح بأنه "يملك خبرة أكثر من 35 عاماً في شؤون الحكم، والعمل في المنظمات الدولية"[5].

حادي عشر: جهود هورست كوهلر تجاه قضية الصحراء الغربية

قام كوهلر عقب توليه المنصب بجولة في المنطقة في أكتوبر عام 2017، لإحياء عملية التفاوض بين طرفي النزاع، والتي توقفت منذ عام 2012، وقد وضَّح خلال اجتماعه الأول بمجلس الأمن الذي عُقد في مارس من نفس العام، إبعاد مهمته التي تتمثل في إيجاد طريق إلى المستقبل على أساس حل يضمن تقرير مصير شعب الصحراء[1].

استهل كوهلر جولته بزيارة إلى الرباط حيث التقى الملك محمد السادس ووزير الخارجية، ثم قام بزيارة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بمدينة تندوف في غرب

* تولى أنطونيو جوتيريس منصب الأمين العام للأمم المتحدة في الأول من يناير عام 2017، خلفاً لبان كي مون، الأمين العام المنتهية ولايته.

3-Michelle Nichols, James Dagleish (ed), Un Envoy for Western Sahara Offers Resignation, 7/3/2017 **www.reuters.com** تاريخ الاطلاع 2019/11/29

4 – تعيين الرئيس الألماني الأسبق كوهلر مبعوثاً للصحراء الغربية، 2017/8/16، تاريخ الاطلاع 2019/12/2 **www.dw.com**

1- مساهل يستقبل هورست كوهلر في مستهل جولته إلى المنطقة لبحث مسار المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، 2018/6/23، تاريخ الاطلاع 2019/12/2: **www.aps.dz/ar/algerie**

الجزائر، أعقبها بزيارة موريتانيا، إذ أن كلاً من الجزائر وموريتانيا تعتبران عضوان مراقبان في المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، وقد صرح عقب زيارته لمخيمات اللاجئين "أنه متفائل إزاء مستقبل الصحراء، وتسوية قضيتها، وأنه جاء للاستماع إلى طرفي النزاع والتعرف بشكل مباشر على ظروف مخيمات اللاجئين، وفهم المزيد عن القضية، بما يمكنه من وضع رؤيته الخاصة حول الملف"، إلا أنه رفض الإفراط في التفاؤل حيث أكد "أنه لا يملك عصا سحرية حتى يجد حلاً سريعاً للنزاع"[2]، وجاءت هذه الجولة بعد أن تمَّكن كوهلر من الحد من التوتر الذي شهدته منطقة الكركرات المحاذية لموريتانيا في أبريل 2017، إثر إرسال المغرب لمهندسين لمد طريق من المركز الحدودي المغربي باتجاه نظيره الموريتاني، فاحتجت البوليساريو رسمياً، وأبلغت مجلس الأمن بتلك المستجدات، وجاء الرد المغربي، بأن النشاط في الكركرات يأتي لمحاربة التجارة غير المشروعة، واستمر التوتر حتى بلغ ذروته في فبراير عام 2017، بعد اعتراض أصحاب شاحنات مغربية على قيام جنود جبهة البوليساريو بتوقيفهم وإجبارهم على تنكيس الأعلام المغربية، وتوجيه الإساءات لهم، فقام العاهل المغربي بإجراء اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة، وأوضح ما تقوم به عناصر البوليساريو من استفزازات، الأمر الذي نقله أيضاً إبراهيم غالي، الأمين العام للجبهة خلال اتصاله مع الأمين العام[3].

وعقب تدخل الأمين العام ومبعوثه الشخصي للحد من التوتر إثر تلك الأحداث، قامت عناصر البوليساريو بالانسحاب من المنطقة في خطوة وصفتها الأمم المتحدة بأنها "تعزز خلق بيئة لاستئناف عملية التفاوض بدينامية وروح جديدتين"، وقد جاءت تلك الخطوة بعد اعتماد مجلس الأمن قراراً يؤيد تجديد مهمة بعثة المينورسو، ويطالب

2- إسماعيل عزام، "بدون عصا سحرية".... هل يحرك كوهلر رمال الصحراء الغربية الراكدة؟، 2017/10/20، تاريخ الاطلاع 2019/12/4: **www.dw.com**

1- وصفت أوضاعها بالخطيرة.... ماذا يحدث في منطقة الكركرات؟، 2017/2/26، تاريخ الاطلاع 2019/12/4: **www.arabic.cnn.com**

الأمين العام بتقديم تقريره خلال ثلاثين يوماً، ويدعو كلاً من المغرب والبوليساريو إلى "إظهار الإرادة السياسية والعمل في مناخ موات للحوار من أجل استئناف المفاوضات"[4]، وفي يونيو عام 2018، قام كوهلر بزيارة ثانية للمنطقة شملت كلاً من الجزائر والمغرب ومخيمات اللاجئين الصحراويين وموريتانيا، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس الأسبق، محمد ولد عبدالعزيز، تناولت الأوضاع في الصحراء الغربية، وسُبل التقدم في عملية السلام التي تُشرف عليها الأمم المتحدة، وقد جاءت زيارة كوهلر لكلاً من الجزائر ونواكشوط، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2414 لعام 2918، الذي دعا دول الجوار، لاسيما الجزائر وموريتانيا للمساهمة في بعث المسار السياسي، وقبل أيام قليلة من القمة الأفريقية التي عُقدت في أوائل يوليو من نفس العام، والتي شهدت تقديم مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً خاصاً عن قضية الصحراء[5].

ثاني عشر: اجتماعات المائدة المستديرة، 2018

واصل كوهلر جهوده للبدء مجدداً في عملية التفاوض المباشر بين أطراف النزاع من خلال اجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2440 الصادر في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 2018، وقد جاءت تلك الاجتماعات عقب اجتماع كوهلر مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين أعربوا عن دعمهم لبدء مفاوضات بشأن الصحراء الغربية، وبعد إجراؤه عدة مشاورات مع الدول المشاركة في تلك الاجتماعات[1].

وقد عقد هورست كوهلر أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن الصحراء الغربية يومي الخامس والسادس من ديسمبر عام 2018، بمدينة جنيف، بحضور ممثلين من المغرب

2- تجدد آمال السلام بعد انسحاب البوليساريو من المنطقة العازلة، 2017/4/29، تاريخ الاطلاع 2019/12/6 **www.dw.com**

3- المبعوث الأممي للصحراء الغربية يصل المغرب في ثاني جولاته في المنطقة، 2018/6/26، تاريخ الاطلاع 2019/12/5: **www.arabic.euronews.com**

1-المائدة المستديرة الثانية حول الصحراء الغربية المحتلة اليوم، 2019/3/20، تاريخ الاطلاع 2019/12/6: **www.djazairess.com**

وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، وتم اختيار شكل المائدة باعتبارها ترمز إلى استعداد الأطراف ذات المواقف المتباينة لإيجاد سُبل جديدة للمُضي قُدماً عن طريق الحوار، وكان ذلك الاجتماع هو الأول الذي يُعقد وجهاً لوجه في سياق العملية السياسية خلال ست سنوات، وفي بداية الاجتماع الذي "جرى في مناخ اتسم بالصدق والاحترام والروح البناءة" –وفق ما صرح به كوهلر عقب انتهائه–، عرضت كافة الوفود مواقفها وتصورها للوضع منذ الجولة الأخيرة من المحادثات التي عُقدت عام 2012، وشددت جميعها على الحاجة للوصول إلى حل توفيقي، وأعلنت استعدادها للمشاركة في العملية السياسية، وكررت مواقفها المتباينة والثابتة، حيث أكدت البوليساريو على حق تقرير المصير لشعب الصحراء، وألقت الضوء على الوضع القانوني، وعلى الجانب الآخر، أكدت المغرب على أن الحل يجب أن يكون واقعياً، وعلى ضرورة استخلاص الدروس من المحاولات الفاشلة في الماضي للتوصل إلى حل للنزاع، أما الجزائر وموريتانيا فقد شاركتا في الاجتماع بأكمله وتعهدتا بالدعم والمشاركة الفعالة في العملية السياسية[2]، وفي نهاية الاجتماع، اتفقت الأطراف المشاركة على عقد جولات مماثلة في الربع الأول من العام المقبل[3].

عُقدت الجولة الثانية في مارس عام 2013، برئاسة هورست كوهلر وبمشاركة كافة الأطراف التي حضرت الجولة الأولى، وقد حرص أعضاء الوفود المشاركة على عدم الإدلاء باية تصريحات خلال فترة انعقاد الاجتماعات، إلا أن الأمم المتحدة أكدت في البيان الصادر عنها "أن الوفود سيباشرون في إطار هذا الاجتماع، المحادثات حول العناصر الضرورية لبناء حل مستديم يقوم على حل وسط، وأنه سيكون كذلك فرصة للوفود، التطرق إلى الرهانات الاقليمية والتباحث حول إجراءات الثقة"، كما عبرت عن

2– الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **الحالة فيما يتعلق بالحراء الغربية – تقرير الأمين العام**، S/2019/282، 2019/4/1، ص.4

3– محمود معروف، أطراف لقاء الطاولة المستديرة في جنيف حول نزاع الصحراء تؤكد التزامها بمسار تسوية بلا ملامح، **جريدة القدس العربي**، 2018/12/7

أملها في "أن يُمكن الاجتماع من تعزيز الحركية الإيجابية التي خلفتها المائدة المستديرة الأولى في ديسمبر 2018"، وكان كوهلر قد أعرب عقب اجتماعات المائدة المستديرة الأولى عن تفاؤله الكبير، وأكد في تصريحات لوسائل الإعلام "أن حلاً سلمياً في الصحراء الغربية يعتبر أمراً ممكناً، وأنه ليس من مصلحة أحد الإبقاء على حالة الانسداد، وأنا مقتنع أنه من مصلحة الجميع تسوية هذا النزاع"[1].

عقب انتهاء أعمال المائدة المستديرة الثانية، ألقى كوهلر بياناً صحفياً لم يتم السماح خلاله بطرح أسئلة، أعرب فيه عن "ارتياحه للأجواء التي سادت المحادثات التي تمت في جو من الاحترام المتبادل"، وأن كلاً من المغرب والبوليساريو قد "التزمتا بمواصلة المشاركة في العملية بشكل جاد ومحترم، كما اتفقت كافة الوفود على ضرورة بناء المزيد من الثقة"، وأشار كوهلر إلى "المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة من أجل الإسهام في سبيل التوصل إلى حل دائم"، إلا أنه لم يحدد تاريخ أو مكان انعقاد الجولات القادمة، واكتفى بالإشارة إلى أن "الوفود رحبت بنية المبعوث الأممي بدعوتهم للالتقاء مجدداً بنفس الصورة"[2]، كما أحاط كوهلر مجلس الأمن عقب انتهاء الاجتماعات بما أسفرت عنه، ونقل التزام الأطراف بمواصلة المباحثات حول قضية الصحراء من أجل تحديد عناصر التقارب، بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين على أساس واقعي وعملي، وتوافقي ودائم وعادل وفقاً للقرار برقم 2440 لعام 2018[3].

1- اختتام المائدة المستديرة الثانية في الصحراء الغربية، **جريدة وقت الجزائر**، 2019/3/22

2- محمد لحسن، نبيل بكاني، فشل الجولة الثانية من محادثات الصحراء الغربية، والأمم المتحدة تؤكد أن مسؤولية البحث عن حل للنزاع تقع على عاتقها، وتكشف عن تنظيم مائدة مستديرة ثالثة تضم مختلف أطراف النزاع بنفس صيغة النسخة الثانية التي اختتمت أعمالها اليوم... والمغرب يوافق ويقر بـ "تقرير المصير" مع رفضه الاستقلال، **جريدة رأي اليوم**، 2019/3/27

1- موسى فكي، الكل تأسف لاستقالة هورست كوهلر... وهذه أهم انجازاته، 2019/10/10، تاريخ الاطلاع 2019/12/7: **www.larealidad.24.com**

ثالث عشر: استقالة هورست كوهلر

فاجأ هورست كوهلر المجتمع الدولي بتقديم استقالته من منصبه، التي أعقبها صدور بيان من الأمم المتحدة أوضحت فيه "أن الأمين العام أنطونيو جوتيريس تحدث مع الرئيس الألماني السابق هورست كوهلر، الذي أخبره بقرار الانسحاب من مهامه لأسباب صحية، وأن الأمين العام قد تأسف كثيراً لقرار الاستقالة، غير أنه يتفهم هذا القرار، وأشاد بجهود ممثله الخاص التي وضعت لبنة تعتبر خطوة جديدة للمسار السياسي للقضية الصحراوية، وأشار إلى، "الدعم الذي قدمته أطراف النزاع والدول المجاورة، لكوهلر في هذا المسار السياسي"، ومن جانبها عبرت البوليساريو عن حزنها العميق لاستقالته، إذ أنه ظل منذ توليه ذلك الملف يسعى جاهداً إلى حل عادل ودائم يضمن تقرير المصير لشعب الصحراء، وأشادت في البيان الصادر عنها "بالجهود التي قدمها الرئيس كوهلر والديناميكية التي أطلقها لإعادة عملية السلام في الصحراء الغربية، التي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة من أجل إنهاء حالة الاستعمار فيها"[4].

أشارت بعض الآراء إلى أن استقالة كوهلر لم تكن بدواع صحية، وأنها قد تكون متعلقة بالعملية السياسية الخاصة بقضية الصحراء، وشعوره بعدم القدرة على إحراز أي تقدم فيها، فضلاً عن، الصعوبات التي كانت تواجهه بشأن تحديد موعد الجولة الثالثة من مفاوضات المائدة المستديرة، والنظرة الدولية والاقليمية للقضية، خاصة في ظل اختلاف الرؤى الدولية، لاسيما الروسية والأمريكية والفرنسية[1]، كما أنها قد تعني رفض كلاً من الجزائر والبوليساريو للنتائج والاستنتاجات التي توصل كوهلر إليها، والتي تعطي أولوية سياسية لبقاء الصحراء تحت السيادة المغربية، ورفضهما لأسلوب إدارته

2–Alain Chémali, Sahara Accidental: l'emissaire de l'ONU. Horst Kohler declare forfait pour "raison de Santé", 24/5/2019, **www.francetvinfo.fr** تاريخ الاطلاع 2019/12/8

1– سياسي مغربي: ثلاثة أسباب وراء استقالة المبعوث الأممي للصحراء الغربية، 2019/5/25، تاريخ الاطلاع 2019/12/6 : **www.sputinknews.com**

للملف ولقرار مجلس الأمن رقم 2468 الصادر في أبريل عام 2019[2]، الذي مدد ولاية المينورسو حتى نهاية أكتوبر من نفس العام، والذي شدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي وواقعي ودائم لقضية الصحراء على أساس من التوافق، وعلى الدعم الكامل لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وأهاب مجلس الأمن، بالطرفين باستئناف المفاوضات برعاية الأمين العام ودون شروط مسبقة وبحُسن نية مع الأخذ بالجهود المبذولة منذ عام 2006، والتطورات اللاحقة بها في الاعتبار[3].

عاد ملف الصحراء ليُفتح من جديد أمام مجلس الأمن في الدورة النصف سنوية التي يعقدها المجلس للتداول في تطورات النزاع، وذلك بعد استقالة كوهلر وعدم تعيين بديلاً له، إذ أعلنت بعثة جنوب أفريقيا التي ترأست مجلس الأمن في أكتوبر عام 2019، أن المجلس سيعقد جلساته في الثامن والسادس عشر والثلاثين من نفس الشهر، وقد تخللت اجتماعات الجلسة الأولى مشاورات غير رسمية حول مسودة القرار رقم 2494 الصادر في الثلاثين من أكتوبر عام 2019، الذي تضمن تمديد ولاية المينوروسو لمدة ستة أشهر تنتهي في أبريل عام 2020، ودعوة الأمين العام "للدفع بالمسار السياسي نحو الإسراع بإيجاد حل للنزاع الذي طال أمده"، ودعوة أطراف النزاع "بالتحلي بالواقعية وروح التوافق للمُضي قُدماً إلى الأمام"، وخصص المجلس الاجتماع الثاني للبلدان المساهمة في المينورسو، وحضرها كلاً من رئيس البعثة الأممية، ورئيس قوات البعثة، وفي الاجتماع الثالث اعتمد المجلس القرار النهائي لتمديد ولاية البعثة[4].

وفي أكتوبر عام 2019، قدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن، وأعرب فيه عن "شعوره بالتفاؤل إزاء استمرار طرفي النزاع في وقت إطلاق النار، والالتزام بالاتفاقات

2- خبير مغربي يشكل في دوافع استقالة المبعوث الأممي إلى الصحراء، 2019/5/23، تاريخ الاطلاع 2019/12/7: **www.hespress.com**

3- تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء لمدة 6 أشهر، 2019/4/30، تاريخ الاطلاع 2019/4/30 : **www.news.un.org**

1- محمود معروف، ملف نزاع الصحراء يفتح من جديد أمام مجلس الأمن الشهر الجاري في دورته نصف السنوية، **جريدة القدس العربي**، 2019/10/3.

العسكرية ذات الصلة رغم ما يتم تسجيله من انتهاكات بين الحين والآخر"، وأشار إلى "أن الحفاظ على سلمية واستقرار الأوضاع هي شرط أساسي لتهيئة الأجواء المناسبة لعودة العملية السياسية"، وأضاف "أن حالة الإحباط الكبيرة التي تسود مخيمات تندوف هي نتيجة غياب تقدم تلك العملية، وأن تقلص حجم الإعانات الدولية يزيد من حدة الأمر، وهو ما أدى إلى انتشار سوء التغذية"، وحث أعضاء المجلس وأصدقاء الصحراء والفاعلين الآخرين المعنيين "على تشجيع المغرب وجبهة البوليساريو من أجل اغتنام الفرصة الماثلة أمامهم ومواصلة الإسهام بنية صادقة، ومن دون شروط مسبقة في المسار القائم".

رابع عشر: تعيين مبعوث أممي جديد للصحراء الغربية

أوضح الأمين العام في تقريره عن أمله في "الحفاظ على الزخم السياسي الذي تم التعهد به العام الماضي لإيجاد حل للنزاع، رغم عدم وجود مبعوث خاص مكلف بهذا الملف منذ أربعة أشهر"[1]، ذلك أن اختيار مبعوث خاص للأمين العام خلفاً لكوهلر ليس بالأمر الهين، إذ تسعى الولايات المتحدة لشغل مواطن أمريكي للمنصب، في إطار التناوب مع أوروبا، في حين ترى أوروبا أن كوهلر لم يكمل مدته، وأن الممثل الخاص الجديد هو استكمال لتلك المدة، على غرار ما حدث سابقاً في منصب الأمين العام للأمم المتحدة ومنحه لأفريقيا، حين تم اختيار كوفي عنان لولاية ثانية بعد عدم ترشح بطرس غالي[2].

إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، جدد التزامه في الثامن من سبتمبر عام 2021، بتعيين مبعوث خاص جديد للصحراء الغربية، ودعا كلاً من المغرب وجبهة البوليساريو إلى مائدة المفاوضات، ومواصلة العملية السياسية دون

1-United Nations, Security Council, Secretary General Report, **Situation Concerning Western Sahara,** S/2019/87, 20 October 2019, p.p. 16-18

2- محمود معروف، ملف نزاع الصحراء يفتح من جديد أمام مجلس الأمن الشهر الجاري في دورته نصف السنوية، **مرجع سبق ذكره.**

شروط مسبقة، بما يضمن للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره[3]، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه، بدأ مشاورات مع مجلس الأمن، الذي قرر تعيين الإيطالي-السويدي، ستيفان دي ميستورا، مبعوثاً شخصياً له في الصحراء الغربية، والذي يتمتع بمسيرة سياسية متميزة على مستوى وكالات الأمم المتحدة وفي مناطق النزاع، لفترة جاوزت الأربعين عاماً[4]، وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في الثامن والعشرين من أغسطس عام 2021، تعيين ألسكندر إيفانكو مبعوثاً أممياً خاصاً للصحراء الغربية، ورئيساً لبعثة الاستفتاء على تقرير المصير في إقليم الصحراء-المينورسو-، حيث أنه يتمتع بخبرة عملية لأكثر من ثلاثين عاماً في الشؤون الدولية وحفظ السلام[5].

- **خاتمة:**

بالرغم من الجهود التي بُذلت، ومحاولات أجهزة المنظمة الأممية بداية من محكمة العدل الدولية ومروراً بالجمعية العامة، وانتهاءاً بمجلس الأمن، وما أصدرته تلك الأجهزة من قرارات تضمنت العديد من الإجراءات والتوصيات، إلا أنها لم توفق في إيجاد حل سلمي للقضية، يحظى بقبول كافة الأطراف، ففي حين أنها نجحت في وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو عام 1991، -على سبيل المثال، إلا أنها فشلت في إجراء استفتاء يقرر من خلاله الشعب الصحراوي مصيره، من بين خيارين إما الاستقلال أو الانضمام للمغرب، بالرغم من إنشائها لبعثة خاصة مكلفة بإجراؤه، وتتواصل جهود المنظمة الأممية الرامية إلى إيجاد تسوية للقضية، لاسيما بعد تعيين

3 – غوتيريش يجدد التزامه بتعيين مبعوث شخصي جديد في الصحراء الغربية، 2021/9/8، تاريخ الاطلاع 2021/9/15: **www.waps.dz/ar/mond**

4– هل وافق المغرب على دي ميستورا في إطار صفقة جديدة مع واشنطن، 2021/9/16، تاريخ الاطلاع 2021/9/18: **www.echoroukonline.com**

5– تعيين الروسي ألسكندر إيفانكو مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، 2021/8/26، تاريخ الاطلاع 2021/9/18: **www.arabic.sputniknews.com**

جهود الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية

دي ميستورا في أكتوبر عام 2021، كمبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة لقضية الصحراء الغربية، بعد رفض 12 مرشحاً قبول ذلك المنصب منذ شغوره في مايو 2019.

مجلة الدراسات الإفريقية 570